هوامش

عبدالله الأيوبي

البحرين نجم يضيء «أصيلة»

القدر الذي تتميز فيه البحرين عن غيرها من الدول بصغر المساحة الجغرافية والقلة السكانية، فإنها في ذات الوقت تتميز عن الكثير من الدول بغزارة ما يختزنه شعبها من إمكانيات وطاقات إبداعية في مختلف مجالات الإبداع الإنساني الثقافي بجميع فروعه الفنية والموسيقية وغيرها من أشكال الإبداعات والتي تجسد جزءا لا بأس به عبر مشاركة مملكة البحرين كضيف شرف في مهرجان «أصيلة» المغربي، حيث غصت دار بندر بن سلطان بالحضور الجماهيري المغربي للاستمتاع بإبداعات الأنامل البحرينية الموسيقية عبر المعزوفات الجميلة التي قدمتها فرقة البحرين الموسيقية ومن قبلها فرقة محمد بن فارس للفنون الشعبية البحرينية، وفي موازاة ذلك سجل الفنانون البحرينيون حضورا مميزا أيضا من خلال اللوحات الفنية والمنحوتات التي جسدت المواهب البحرينية المميزة.

حضور البحرين ضيفا شرفيا في مهرجان «أصيلة» المغربي أكبر من مجرد مشاركة في فعالية ثقافية وتراثية وفنية، فوزيرة الثقافة الشيخة مي بنت محمد آل خليفة تقود برنامجا ثقافيا طموحا يستهدف تثبيت موطئ قدم مملكة البحرين في مختلف الفعاليات الثقافية والفنية والفولوكلورية التي تحتضنها العديد من دول العالم، وهو المشروع الذي من شأنه أن يحول البحرين إلى رقم مميز في المحيط الثقافي العالمي باعتبارها وطنا يحتضن في باطنه إرثا حضاريا وثقافيا تعود جذوره إلى آلاف السنين، وبالتالي تتحول البحرين عبر هذا المشروع إلى جزء أساسي من منظومة الفعاليات الثقافية العالمية.

هذه المهمة التي حملتها وزارة الثقافة على عاتقها ليست مستحيلة لكنها ليست بالسهلة كما قد يتصورها البعض، فإن تجد لبلدك موطئ قدم مميزا في هذا العالم الذي يعج بالإبداعات الإنسانية المختلفة لا يتحقق عبر قرار بالمشاركة في هذا المهرجان أو ذاك أو من خلال إرسال الوفود لمجرد التعريف ببلدك وما تمتلكه من كنوز تراثية وحضارية وفنية، وإنما من خلال ترجمة ذلك إلى واقع يلمسه الآخرون ويعترفون بقيمته، وهذا ما أكدته الجزئية البحرينية المشاركة في مهرجان «أصيلة»، حيث الإقبال والتقدير الجماهيري لتلك الجزئية كان واسعا وشاهدا على نجاح الحضور البحريني في هذا المهرجان الكبير.

فالطريق نحو تحقيق هذا الهدف يحتاج، قبل الإرادة والإمكانيات، إلى إيمان وقناعة بقيمته الإنسانية والوطنية أيضا، وما إصرار وتمسك وزيرة الثقافة بهذا التوجه، رغم كل محاولات العرقلة من هنا وهناك، إلا تأكيد على وجود هذه القناعة.. الأمر الذي يبشر بنجاحات قادمة، فبلادنا وما يختزنه شعبنا من كنوز ثقافية وطاقات إبداعية بحاجة فعلا الى مثل هذه الإرادة وهذه الطموحات والمشاركات العربية والدولية في مختلف الفعاليات الثقافية والفنية، فهدف جعل البحرين مركزا مستقطبا لمثل هذه الفعاليات، يبقى هدفا ساميا يحتاج القائمون عليه إلى الدعم والتقدير وليس التثبيط والإحباط.

لغة الثقافة بكل تفرعاتها كالموسيقى والرسم والنحت لا تحتاج إلى ترجمات ولا إلى قواميس المفردات اللغوية كي تجتذب وتطرب الآخرين، فهي اللغة الوحيدة التي لا يحتاج المرء الى مثل هذه الخدمات كي يفهم معانيها ومقاصدها وأهدافها أيضا، والبحرين بمشاركتها في مهرجان «أصيلة» وغيره من المهرجانات العالمية إنما توصل صوتها وفنها ومواهب أبنائها إلى مختلف الشعوب تأكيدا وتجسيدا لانتمائها الى عالم الثقافة والفن، عالم لا تفصل شعوبه ودوله أية حواجز جغرافية أو سياسية، هذا العالم اختارته البحرين لكي تكون جزءا منه ولاعبا رئيسيا في فنائه الواسع.

الحضور البحريني الشرفي في مهرجان «أصيلة» المغربي حقق تسويقا ناجحا ومميزا للثقافة والإبداع الوطني البحريني المميز، ثقافة شعب يختزن في باطن ترابه الوطني إرثا حضاريا ضاربا في أعماق هذه التربة، ثقافة إنسانية حقيقية تعكس جوهر هذا الشعب الصغير بعدد أفراده الكبير جدا بعطائه الثقافي المتنوع، فهذا الحضور وهذا النجاح يمثل بكل تأكيد انطلاقة موفقة للمشروع الثقافي الكبير الذي تقوده وزيرة الثقافة بهمّة وإصرار رغم كل العقبات والمعوقات التي تعترض طريقها، سواء تلك الناجمة عن محدودية الإمكانيات المتاحة أو تلك المفتعلة من قبل أعداء الثقافة والفن.

أن تحقق نجاحا وحضورا مميزا وملفتا من خلال المشاركة في الفعاليات الثقافية والفنية التي تقام في مختلف دول العالم، فإن ذلك يعطي مؤشرا مؤكدا على قدرتك وامتلاكك لمقومات وإمكانيات تحقيق النجاح في الفعاليات التي تتصدى لإقامتها في الداخل، وهذا ما تؤكده النجاحات التي حققتها وزارة الثقافة حتى الآن عبر المهرجانات السنوية التي تنظمها وفي مقدمتها «ربيع الثقافة»، الذي تحول إلى رقم ثقافي وفني عالمي واستطاع أن يتجاوز بمسافات بعيدة جدا محاولات إفشاله تحت ذرائع وحجج واهية.

أفق

عبدالله خليفة

الشعبُ والجيشُ معاً

يتغلغل الفوضويون الطائفيون في كل موقع، لا برامج تحولية مستقبلية لديهم، أفكار محافظة تعيد تخلف الشرق وصراعاته المذهبية وحرائقه، وها هي بلدان كبيرة غرقت في الصراع الديني أولاً كسوريا، وبدا شكلاً تحديثياً مزعوماً ولكن الطرفين الحاكم والمحكوم كانا يكرسان نظامين دينيين طائفيين شموليين.

ثم أنزلق العراق وكان يلحق سوريا في تحولاتها الانقلابية وهذه المرة لحقها في صراعاتها الدينية السياسية وتفوق عليها.

والآن يهددون دول الخليج ويعتبرونها لقمة سائغة في برنامج العنف والتخريب المتسلسل!

أستأسد الطائفيون في كل مكان ورفعوا رؤوسهم وحولوا دور العبادة لنشر برنامج الجهات الحارقة للشعوب.

هم يتضخمون حين يروا التنازلات وسياسة اللين فيعتبرونها ضعفاً، ويخدعون الناس والصغار بجمل مغلوطة وكلمات محرفة.

وقد جروا جماعات من طوائف كانت تبني وتناضل بعقلانية وراحوا يرفعون أعلام المنظمات الإرهابية ويصرخون ببرامجها في ضرب الطوائف الأخرى وتمزيق المجتمعات العربية.

إن كراهيتهم للعروبة والوطنية والحداثة شيء مخيف، وهم المتمرغون في النعم، أبناء الدلال الاجتماعي والرشاوى السياسية والذين ينتظرون أدوات العنف كي يقفزوا إلى الكراسي والسلطات.

عرفت الجزائر كيف تعالج هذه المشكلة، فتوحد الشعب والجيش في نظام سياسي وطني شجاع راح يستأصل هؤلاء القتلة ومغتصبي النساء وقاطعي الرقاب، الذين أقاموا في كل بلدة إمارة، وظهر في كل مدينة خليفة من الخلفاء المارقين.

الاصطفاف القوي للشعب مع قوى الجيش والذي لم يكن سهلاً وتعرض للتشكيك من الداخل والخارج، وقام هؤلاء بخداع الشعب بكل آية، وكل أمير منهم يؤكد أحقيته في الخلافة، حتى ساح الدم في كل مكان، وأعادوا نشر كل الطوائف التي كانت في الماضي والتي راحت تقتل بفوضى عارمة.

هذا حدث في الجزائر قبل سنوات ولم يستفد المشرق من الدرس المجلجل!

جاءت ضربات الجيش الجزائري قاصمة لظهورهم، واستغرقت المعارك سنوات، ولجأ الإرهابيون إلى الجبال وخبايا المدن وخدعوا بعض السكان القرويين، حتى تكسرت أنصالهم فوق أجسادهم السياسية وذابوا وكأنهم لم يكونوا.

أعطتهم الفرصة بعض الآراء السياسية الحاكمة الضعيفة نفسها، وبرروا طائفيتهم وحربهم ضد العروبة والمجتمع، لكن هذه الأصوات خرست، وتوحد الشعب والجيش في انتفاضة عارمة طويلة وسحقتهم وجعلت الجزائر واحة استقرار وتقدم.

ليس لهؤلاء برامج إلا برنامج العودة إلى التخلف والوراء وتخريب المجتمع وتأليب الطوائف على بعضها بعضا، وكلما أعطوا الفرصة زاد جبروتهم وغرورهم، ولا يفهمون سوى لغة القوة تعيدهم إلى أحجامهم المتقزمة.

قراءاتهم للدين هذه القراءات المتخلفة غير الديمقراطية وغير العلمانية وغير الوطنية سبب دمارهم.

وغيابها ذاتها سيكون سبباً لغيابهم.

من القمة المصرية السعودية إلى قمة عربية طارئة!

بقلم:

د. شحاتة غريب *

التقى الأحد الماضي ١٠ أغسطس الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود في المملكة العربية السعودية لبحث العديد من الملفات التي تتعلق بالشأن العربي ومصير الأمن القومي العربي في ظل الأحداث الجارية في عدة دول عربية.

فقد تناولت القمة المصرية السعودية دراسة القضايا الراهنة التي تمثل خطراً شديداً على الأمن القومي العربي، سواء كانت تتعلق بالملف الليبي أو العراقي أو السوري أو الفلسطيني أو اليمني.

وأعتقد أن القمة قد ناقشت أيضاً مستقبل التعاون العربي الأمريكي والتوجهات الجديدة نحو روسيا، وإن لم يعلن ذلك بطريقة رسمية، وخاصة في ظل السياسة المترددة والمتردية التي تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه القضايا العربية وانحيازها للعناصر التي تعبث بالأمن القومي العربي في أكثر من مكان!

ففي ظل الأزمات والتحديات الكبيرة التي يتعرض لها الوطن العربي، كان لا بد من عقد هذه القمة، وخاصة أن العمل العربي والتعاون المشترك بين الدول العربية يعتمد على التضامن والتفاهم المصري السعودي نظرا لمصداقية مصر والمملكة العربية السعودية في الدفاع عن قضايا العرب بحس وطني مخلص لا يعرف طريق المساومات أو توظيف المواقف واستثمارها على حساب الوطن.

فقد ناقشت هذه القمة ضرورة مواجهة الفتن التي تتعرض لها الأمة من قبل عناصر خارجية وداخلية بهدف اختلاق الأزمات والمشكلات التي تضرب أعماق الوحدة العربية، وتحاول شق الصف والتخطيط لرفع السلاح في مواجهة بعضنا البعض كما يحدث الآن في ليبيا وسوريا والعراق!

ولعل الفتنة الأخيرة التي أثارتها وزيرة العدل الإسرائيلية بأن هناك عملا على تضييق الخناق على غزة، تؤكد مدى حجم المؤامرة التي يتعرض لها الوطن، ولا يمكن بالطبع لأي عقل أو أي منطق أن يقبل بهذه الادعاءات الإسرائيلية الكاذبة المضللة التي تحمل بين طياتها بث الفتنة بين الشعوب العربية والعمل على إشغالها عما يجري في غزة من انتهاكات مستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني.

وهذا هو ما دفع الخارجية المصرية إلى الرد الفوري على هذه الأكاذيب المعتادة من الجانب الصهيوني، وتوضيح أن ما تفعله الإدارة الصهيونية ما هو إلا محاولات يائسة فاشلة لسلخ مصر عن القضية الفلسطينية، وهذا هو ما لا يمكن قبوله أو حتى تصوره سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الشعبي.

ولم تهتم القمة المصرية السعودية بهذه الأكاذيب الصهيونية، وأكدت ضرورة الاستمرار في مساندة الشعب الفلسطيني للخروج من محنته، وأن تتكاتف كل الجهود العربية المخلصة لمواجهة العدو الإسرائيلي باستراتيجيات مبتكرة تتناسب مع المتغيرات التي يجب أن تحدث في العلاقات العربية الدولية.

وإذا كانت هذه القمة قد تعرضت لملف الأمن القومي العربي وخطورة المؤامرات التي يتعرض لها الوطن، وغير ذلك من الملفات المهمة، إلا أنني أعتقد أن الدعوة إلى قمة عربية موسعة طارئة أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الراهن للعمل على لم الشمل العربي، وخاصة في ظل الأحداث الجارية والمتصاعدة في معظم أنحاء الوطن، والتي تؤكد حتمية انعقاد هذه القمة.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقلل من التقارب التركي الإيراني الذي يهدف في المقام الأول إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية، وبدلا من إصلاح شأنهما الداخلي نجد إدارة كلا الجانبين تتدخل كل حين وآخر في الشئون الداخلية للدول العربية، وكأنهما الوصيان على الشعب العربي ويتحملان مسئولية المطالبة بحقوقه، وهما في حقيقة الأمر لا يهدفان سوى إلى مصالحهما الخاصة على حساب تحقيق الاستقرار داخل الوطن !

ولا يمكن أن نترك ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل يمر هكذا، وأن نترك إسرائيل تضع سيناريو فيلم الاعتداء على غزة كيفما تريد، بل يجب أن نحاسبها على هذه الجرائم ضد الإنسانية، وأن نحاسب منظمة الأمم المتحدة ذاتها عن تخاذلها في اتخاذ القرار الرادع الحاسم لمعاقبة إسرائيل على تلك الجرائم وإعادة إعمار ما خربته في قطاع غزة.

فكل ذلك جدير بالدعوة إلى قمة عربية طارئة لمناقشة جميع الملفات، ولكن بشرط أن تكون قمة قوية في بيانها وفي قراراتها، وأن يشعر المواطن العربي بأن هناك زعماء يدافعون عن حقوقه، ولا يسمحون لأي كائن مَن كان بأن يسلب أو ينتهك هذه الحقوق.

فماذا ننتظر بعد كل هذه الأحداث الإرهابية في العواصم العربية؟!

هل ننتظر حتى تضيع سوريا وليبيا والعراق واليمن، وأن يتم تقسيمهم إلى عدة دويلات على أساس طائفي أو قبلي لتكون لقمة سائغة للأعداء؟!

هل ننتظر حتى يتم تصفية الشعب الفلسطيني وتشريد ما يتبقى منه؟!

هل ننتظر حتى تنتقل الصراعات الدائرة في ليبيا إلى مصر وتونس والجزائر ويتم تفتيت الجيوش ليقضي كل منهم على الآخر؟! هل نترك أمريكا والغرب وإيران وتركيا يلعبون بمقدراتنا وينشرون الفوضى وزعزعة الاستقرار داخل دولنا؟!

هل نترك مصر والعراق وسوريا واليمن ولبنان من دون وضع استراتيجيات محكمة والتعاون المشترك لمواجهة الإرهاب الذي يتعرضون له، والمؤامرات الدنيئة التي تحاك ضدهم من عناصر خارجية ومن دول مجاورة؟!

هل نترك الوطن ينهار هكذا أمام أعيننا؟!

لقد حان الوقت بالفعل لعقد قمة عربية طارئة، وأن ترفعنا بالفعل هذه القمة إلى القمة بدلا من ألا نجد مكاناً لنا حتى في قاع الأرض!

* أستاذ مشارك بكلية الحقوق – جامعة البحرين

dr__chehata@hotmail.com

الأنفاق العسكرية والملاجئ المدنية في غزة

بقلم:

د. مصطفى اللداوي *

لجأ الفلسطينيون كثيراً إلى المدارس ومقرات الأمم المتحدة، التي استقبلت الآلاف منهم، فأَوتهم وأسكنتهم، وزودتهم بما يحتاجون إليه من مؤنٍ وفراش، وقامت إدارتها الإقليمية بإبلاغ القيادات العسكرية لجيش العدو، من خلال مراكز التنسيق المشتركة، بنيتها فتح مراكز إيواء خاصة بالمدنيين، وكانت تزودهم بعناوين مراكز الإيواء، وتحدد لهم مواقعها بدقة، وترفع إليهم تقارير دورية دقيقة تبين لهم فيها أعداد اللاجئين وتصنيفاتهم.

لكن هذا التعاون من قبل الأمم المتحدة، لم يمنع جيش العدو من قصف المدارس، والاعتداء على مراكز الإيواء، وارتكاب أبشع المجازر بحق الأطفال والنساء، وقتل العشرات منهم، بينما هم نيام، أو في طوابير ينتظرون تسلم المساعدات الغذائية، وأحياناً كانت الصواريخ الإسرائيلية تمزق أجساد الأطفال وتبعثرهم وهم يلعبون، فقتلت العشرات في كل حروبها على قطاع غزة، وهي تكرر اعتداءاتها دائما، رغم علمها اليقيني بأن المناطق التي تقصفها مدنية، وهي خاضعة لرعاية وحماية الأمم المتحدة.

الفلسطينيون في حاجة ملحة إلى ملاجئ حصينة ومنيعة، تبنى عميقاً تحت الأرض، وتجهزَ بكل وسائل الحماية، لئلا يسهل الاعتداء عليها أو تدميرها، ويجب إبلاغ الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى بأماكنها، وعناوينها بدقة، ليحذروا العدو الصهيوني من مغبة استهدافها والاعتداء عليها، ولئلا تكون له أي حجة أو ذريعة إذا فكر باستهدافها والمساس باللاجئين إليها.

هل من حق العدو الصهيوني أن يبني لمستوطنيه الملاجئ الحصينة، وأن يضمن لهم كل سبل الحماية والوقاية، رغم أنه لا خطر يتهددهم، ولا اعتداءات تستهدفهم، ولا يوجد بينهم ضحايا ولا مصابون، بينما لا يحق ذلك للفلسطينيين المعتدى عليهم، في الوقت الذي تصرخ فيه حكومة العدو في وجه العالم، تطالب الدول الكبرى بحمايتهم من الاعتداءات الفلسطينية، وتصر عليهم أن يتفهموا عملياتها العسكرية، وأن يصدقوا مبرراتها التي تسوقها لهم، في الوقت الذي تقتل فيه المئات من الفلسطينيين، وتدمر بيوتهم ومساكنهم، وتفسد حياتهم، وتخرب كل شيءٍ يتعلق بهم.

ينبغي أن نتعلم من هذه الحرب الصهيونية المقيتة، ومما سبقها من حروب حاقدة، وجوب بناء الملاجئ المدنية، وأن تكون كثيرة وعديدة، وحصينة وآمنة، وأن يكون الاهتمام بها كبيراً بنفس درجة اهتمام المقاومة بالأنفاق العسكرية، ذلك أن الانتصار لا يتحقق فقط بالمقاومة المسلحة، وبقدرة المقاومين وكفاءتهم، وبسلاحهم واستعداداتهم، إنما يصنعه ويجليه صمود الشعب وثباته، وصبره واحتماله، فلولا صبر الشعب واحتضانه للمقاومة، وإيمانه بها ونصرته لها، وتضحيته في سبيلها، لما تمكنت المقاومة من الثبات والصمود، والعطاء والبلاء المنقطع النظير، الذي أفشل العدو وأخفق مخططاته.

لعل الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، في حاجة ماسة إلى نوعين من التجهيزات الأساسية، تكونَ كبنى تحتية دائمة، تمتاز بها كل المناطق، وتحافظ عليها المدن والبلدات والقرى والمخيمات كافة بلا استثناء، بحيث يرعاها المهندسون، وتسترعي نظر المتعهدين والمقاولين، ويحرص عليها الملاك وأصحاب المشاريع، فلا يغمضون عنها عيونهم، ولا يتجاوزونها رغبةً في كسب، أو حرص على وفرة وعدم صرف، بحجّة الكلفة الباهظة، وأنها تأخذ حيزاً، وتحل مكان شقق وعقارات.

أما الأولى قبل الأنفاق العسكرية، فهي مدنية بامتياز، وهي من حق كل المواطنين في كل مكان، وتكاد لا تخلو منها مدينة في العالم، ولا تستغني عنها أمة، وهي الملاجئ المعدة للحروب والكوارث، وهي أماكن تلحظها الاتفاقيات الدولية، وترعاها المواثيق الأممية، وتنص عليها الكثير من الاتفاقيات والإعلانات الإنسانية، وتنظم نصوصُها علاقة الأطراف المتحاربة معها، وتفرض عليهم احترامها وعدم المساس بها، أو الاقتتال بالقرب منها، أو تعريض اللاجئين إليها للخطر، على أن تأخذ الأطراف المتحاربة علماً بأماكنها، وتحدد احداثياتها، لئلا يقع أي خطأ، أو أن يلتبس الأمر على الأطراف المتحاربة فتصيبها بقذائفها أو تلحق بها ضرراً.

أعدت هذه الملاجئ ليتمكن المواطنون المدنيون من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال من اللجوء إليها أثناء الحروب، ليتجنبوا القصف، ويبتعدوا عن مناطق الخطر، ويكونوا في مأمن من العمليات الحربية، على ألا تستخدم الملاجئ نفسها في الأعمال العسكرية، فلا تكون مخزناً للسلاح، ولا أماكن آمنة للمقاتلين ببزتهم العسكرية، إلا أن يتوقفوا عن القتال، ويلقوا أسلحتهم، وينزعوا عنهم العلامات الدالة على الصفات العسكرية، ليكتسبوا صفة المدنيين، ويستحقوا الحماية التي تفرضها القوانين الدولية لهم.

ولعل سكان قطاع غزة في أمس الحاجة إلى الملاجئ، لكثرة ما يعتدي عليهم الإسرائيليون، ويهاجمونهم في بيوتهم وأماكن سكناهم، ويلحقون بهم ضرراً كبيراً، ويتسببون في قتل المئات منهم، ذلك أنهم يستهدفون المناطق السكنية، والتجمعات المدنية، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين، وخاصة من الأطفال والنساء والمسنين، ممن ليس لهم أي دور في أعمال المقاومة، ولا يقومون بما من شأنه أن يشكل خطراً على العدو الصهيوني.

فقد أثبتت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، أن العدو يستهدف المدنيين، ويتعمد إصابتهم، وإلحاق أكبر الضرر بهم، من دون مراعاة لحرمة حالتهم المدنية، وخاصة عندما يستهدف بيوتهم ويدمرها عليهم، ويدفن سكانها تحت الأنقاض، فيقتلون تحت الردم والركام، الأمر الذي يجعل الحاجة إلى الملاجئ التي تحمي وتقي ماسة جداً، وضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، وخاصة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، وطبيعة الغدر المجبول عليها، حيث تبين الاحصائيات أن أكثر من ٨٠٪ من ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كل الحروب السابقة هم من المدنيين، وأن نسبة الشهداء من المقاومة دوماً متدنية، الأمر الذي يفرض وجوب التفكير في حماية المدنيين، وبناء ما يكفيهم من الملاجئ لحمايتهم.

* كاتب فلسطيني

الوقوع في حبائل «الديمقراطية» الجاهزة

بقلم:

د. نبيل العسومي

من الواضح اليوم أن الحركة المعارضة التي تمّ فرضها على الشارع أو على جزء منه لم تكن موفقة، لا في توقيتها ولا في مضمونها ولا في شعاراتها ولا في تحالفاتها الخارجية، فقد خسر المجتمع منذ البداية إلى اليوم الكثير من دون فائدة تذكر، والبحرين قبل الأحداث كانت أفضل حالا سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، جريا وراء ما يسميه الكاتب والمفكر المصري محمد حسنين هيكل «ثورات تسليم المفاتيح» والتي تدور فصولها في السفارات الأمريكية في شكل قاعة عمليات يومية لإدارة المعركة «الديمقراطية» ضد الدولة والسلطة والمجتمع أيضا. ونلاحظ هنا أن العملية جرت ولا تزال تجري وفقا «لدليل الاستخدام الأمريكي: الحركة في الشارع- التصريحات- البيانات- التحالفات- الصورة على طاولة الغياب- اللغة- إعلان الوثائق الديمقراطية.. الخ».

إن النظرة السطحية للأمور قد تقود البعض إلى التحليل المختزل المنتشر على نطاق واسع، وهو أن ما يجري «هو ثورة من أجل الحرية والديمقراطية ومدنية الدولة»، ولكن إذا ما عدنا إلى التحليل في بعده الواسع والكبير (أي قراءة الأحداث ضمن مفهوم التاريخ الكبير للأمة) سوف نلاحظ من دون عناء أن اللعبة كبيرة وأننا مجرد قطعة شطرنج يتم التلاعب بنا ضمن الخطة ألف او الخطة باء.. فما يحدث - بغض النظر عن التفاصيل هنا أو هناك، وبغض النظر عن أخطاء السلطة العربية - هو جزء من مخطط غربي لديه من أدوات الفعل والتأثير ما يكفي للتأثير في مريديه وأتباعه (لاحظوا هنا الاجتماعات في السفارة الأمريكية وكأنها الحاضنة الطبيعية لقوى المجتمع المدني) المشروع هنا أمريكي- أوروبي يسعى لإغراق المنطقة في الطائفية القاتلة (في العراق- إيران- الخليج العربي- لبنان- سوريا)، تمهيدا للتقسيم الطائفي والقضاء على أي أمل في نهوض عربي على أساس قومي، والتقسيم في هذه المرة هو توزيع أوطان وتوزيع موارد النفط والغاز، وكما قال الكاتب والمفكر العربي المصري محمد حسنين هيكل في مقابلة أجرتها معه الأهرام المصرية: «ما يشهده العالم العربي اليوم ليس «ربيعاً عربياً» وإنما «سايكس بيكو» جديد لتقسيم العالم العربي وتقاسم موارده ومواقعه، فالثورات لا تصنع ويستحيل أن تنجح بهذا الأسلوب باعتبارها فعلا لا تتم بطريقة «تسليم المفتاح» من قوى خارجية تطلب السيطرة ولا تريد إلا مصالحها فقط».

إن الإشكاليات التي تطرحها التحولات التي يحاول «الخارج» جرنا إليها، تحت عنوان تعميم ونشر الديمقراطية في الوقت الذي كان فيها البلد يمضي قدما نحو تكريس ديمقراطيته الخاصة (انتخابات - وبرلمان فاعل- وحريات إعلامية واسعة- قانون للجمعيات- قانون لمباشرة الحقوق السياسية- مساواة بين الرجال والنساء... فصل بين السلطات....الخ)، تلك الإشكاليات اتسع مداها واشتغلت رحاها منذ اللحظة التي أراد هذا الخارج وقرر انه قد آن الأوان للتغيير «الديمقراطي»، فانطلقت اللعبة المرسومة سلفا بدايتها ونهايتها وبيادقها التي أفضت بنا إلى دوامة «المواجهة» الأهلية الجديدة التي يبدو انه لابد منها- بناء على ما قرره العراب الأمريكي.